

السبق التاريخي في الإصلاح أم في الانسلاخ؟

تحدثت لجنة الحريات الفردية والمساواة في تقريرها حول مشروع "المساواة والحقوق الفردية" عن السبق التاريخي لمسيرة الإصلاح في تونس والتي انطلقت منذ الإعلان عن قانون عهد الأمان في عام ١٨٥٧ وانتهت إلى دستور ٢٠١٤، مروراً بدستور ١٨٦١ ودستور الاستقلال ١٩٥٦، مع الوقوف عند أهم محطة إصلاحية على حد تعبيرهم وهي مجلة الأحوال الشخصية التي خاضت فيها البلاد ثورة اجتماعية تراجعت في خضمها مكانة المجموعة مقابل صعود الفرد.

وها هي اليوم تستكمل المسيرة وتسلط الاهتمام على الحقوق الفردية لتحمل من جديد لقب الإصلاح المستعار متجاهلة حجم النكبات التي تكبدتها البلاد على وتيرة القرن أو أكثر.

فحين نستعرض محتوى هذه التشريعات البشرية وحيثياتها ومنفذيها نكتشف حقيقة ملموسة وهي الانبطاح أمام السياسات الغربية المتعاقبة على حكم البلاد والانسلاخ "الناعم" والمتدرج عن مبدأ أمتها وحضارتها وأحياناً التنكر لتاريخها.

فبدءاً بقانون عهد الأمان كوثيقة تعهد فيها الباي بحماية الرعايا الأوروبيين ومنحهم كل سبل الثراء الاقتصادي والنفوذ الاجتماعي وهو أمر نعتبره "الأمان" الفعلي للكافر الغربي لا لأهل البلاد، ثم وصولاً إلى دستور ٢٠١٤ الذي يوغل في التبعية للنظام الرأسمالي الغربي ويكرس علمنة البلاد متخذاً من الديمقراطية مطية لتحقيق مآربه عن طريق وكلائه من الأحزاب والشخصيات الذين اجتمعوا على إقصاء الإسلام كرهاً عن الحكم رغم اختلافاتهم الأيديولوجية.

فمسيرة الانبطاح للغرب والانسلاخ عن مبدأ الأمة في الرعاية الشاملة تجسدت بالفعل طوال عقود، ولعل الحثيات المتشابهة بين عهد الأمان ودستور ٢٠١٤ أفضل برهان على ترابط هذه المسيرة؛ فقانون عهد الأمان مثلما أشرنا الذي يحمي الأجنبي ويمكنه من الثروات تم إقراره نتيجة جريمة ارتكبتها أحد الرعايا اليهود وقضت فيها المحاكم الشرعية آنذاك الأمر الذي أثار حفيظة القنصلين الفرنسي والبريطاني وتدخلهما لفرض قوانين على الباي مستمدة من دساتيرهم.

أما دستور ٢٠١٤ فقد تكررت معه قضية اليهودي ولكن بأكثر بشاعة؛ فبعد أن كان سبباً في استبدال الأدنى بالخير أصبح طرفاً فاعلاً في تقرير مصائرنا؛ فنوح فيلدمان هو الذي أشرف على صياغة هذا الدستور وبانت مفضوحة محادثاته مع النواب بالتوجيه والنصح أو المؤامرة والمساومة، فهل من محض الصدفة أن تتشابه كل الحثيات في تقرير مصائر الأمة وسن قوانينها؟ وأي مسيرة إصلاح هذه في ظل مستعمر ووكلائه وأكاديميه ومشايخه ينفثون سمومهم لجني مصالح مادية بحتة وأهل البلاد يتحملون الأعباء والجرم المترتب عنها؟ وأي إصلاح هذا والبلاد غارقة في مستنقع من الأزمت؟ وأي سبق إصلاحية وبلادنا في الدرك الأسفل على مختلف التصنيفات من تعليم وصحة وارتفاع نسبة الجريمة ومعدلات الطلاق والعنوسة...؟!

أم إن السبق الإصلاحية في نظرهم يتحقق بقدر علمنة البلاد ومحاربة أحكام دينها بتوظيف شرذمة من المضبوعين بثقافة الغرب لتدمير مخططاته وقوانينه من أمثال ألفت يوسف وسلوى الشرفي وهم يتحكمون على الصحابة والفقهاء ويجرفون الآيات ويتهمون على النبي ﷺ... بل وأخطروهم ممن يدعون مشايخ تونس وهم يسبحون بحمد ترامب ومن التف حوله من أذئاب الكفر أمثال الغنوشي الذي اعتبر الشريعة فتنه وأنه يجب فصلها عن السياسة والحكم منذ أول وصوله إلى سدة الحكم.

فليعلم هؤلاء الروبوضات الذين يستمتون في خدمة مصالح الغرب من أعلى هرم خدام المسؤول الكبير إلى أسفله كالمؤسسات والأحزاب: إن أهل تونس يذودون عن أحكام الله مهما تغولت علمانيتهم وتوحشت جرائمهم فالنفايات التي يسوقونها بمقاصدها ومفاسدها ما لها الهلاك لأن الله متم نوره إذ يقول تعالى: ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَنْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إيمان بوظافري